

# المشاركة السياسية كآلية لتفعيل نظام الحكم الراشد

أ - خذيري حنان

كلية الحقوق و العلوم السياسية  
جامعة حمه لخضر - الوادي.

## مقدمة:

اهتم المنظرون بمفهوم الحكم الراشد وذلك بعد ظهور التوجهات العالمية التي تدعو إلى مشاركة أفراد المجتمع في إتخاذ القرارات التي تهمهم الإلتزام بتنفيذها، لتعمق الأفكار الديمقراطية والحرية... وغيرها، إذ ظهرت رؤى فلسفية جديدة تؤكد على أهمية الإصلاح المجتمعي، من خلال تطبيق نظام الحكم الراشد في جميع مؤسسات الدولة، عن طريق اشتراك جميع الأطراف تسيير شؤونها؛ حتى لا يكون القرار مقتصرًا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة بشفافية إدارة الحكم ووضوحها، مع تحديد حقوق وواجبات القائمين عليها ولتجنب حدوث حالات الفساد الإداري، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات. كما تهدف هذه العوامل إلى التأكد من أن جميع مؤسسات الدولة تدار بطريقة سليمة، وأنها تخضع للرقابة والمساءلة.

ولهذا فإن الإصلاح المجتمعي لا يمكن تنفيذه في أي دولة أو مؤسسة من مؤسساتها إلا من خلال تطبيق الحكم الراشد، وذلك لإعانة ومساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف و النزيه، في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.

و انطلاقًا من أن الحكم الراشد يرتبط بمدى تفعيل حق المشاركة السياسية، واحترام الحرية في الاختيار، كأهم محدد لجودة النظام السياسي، فإنّ هذا ما يفرض ضرورة طرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار المشاركة السياسية عامل أساسي في نجاح و تفعيل نظام الحكم الراشد؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نتطرق عبر هذا البحث إلى المحاور الرئيسية الآتية:

- أولاً: الإطار التنظيمي للمشاركة السياسية.

- ثانياً: تفعيل مؤشرات نظام الحكم الراشد.

- ثالثاً: أبعاد الحكم الراشد وعلاقته بمؤسسات الدولة.

## المحور الأول: الإطار التنظيمي للمشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية محصلة الجهود التي يقوم بها المواطنون لمساعدة السلطات الحكومية في تنفيذ ونجاح المشروعات والأنشطة المختلفة داخل مجتمعاتهم المحلية، فيصبح المواطن مدرك لقضايا و مشاكل مجتمعه، واشترake في البحث عن الحلول الممكنة والملائمة لها، و إبداء الرأي فيما يقترح من قرارات بشأنها. وعليه، تقتضي هذه الدراسة تناول مفهوم المشاركة السياسية والتعريف بوسائلها.

### 1- مفهوم المشاركة السياسية:

انطلاقًا من أن المشاركة السياسية هي تعبير عن إسهام المواطنين - بدرجة أو بأخرى- في صنع و تنفيذ السياسات العامة للدولة، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية أو المحلية، لذا سوف نتطرق في تبين مفهوم المشاركة السياسية إلى تعريفها، ثم تناول أهميتها في التنظيم الإداري، مع معالجة متطلبات تنفيذها بما يتوافق مع الواقع المعيش.

## أ- تعريف المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية ذلك العمل التطوعي الذي يقوم به المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي، مثل انتخاب رؤساء المجالس (على المستوي البلدي، الولائي، الوطني). كما تعني المشاركة السياسية تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير - بشكل مباشر أو غير مباشر - في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، حيث تمثل هذا النوع من المشاركة السياسية موضوعا محوريا من موضوعات علم السياسة، وذلك لعدة اعتبارات من منطلق صفتها التي تمثل إسهاما حقيقيا في انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق، سواء أكان هذا الانشغال يتم عن طريق التأييد أو الرفض<sup>(1)</sup>.

ولقد اتفق العديد من المنظرين والدارسين الفقهاء على أن المشاركة السياسية هي تعبير عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة، فيعرفها "فيربا" و"كايم"، بأنها تشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون نحو التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها.

كما يعرفها آخرون بأنها: "مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات، والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم"<sup>(2)</sup>.

1- سيدني فيربا: مفكر أمريكي وأستاذ في السياسة (الثقافية السياسية المدنية) شارك في لجنة قامت (1968) بإعداد دراسة تتعلق بواقع التنمية السياسية في الدول النامية.

2- ماركس كايم: مفكر سياسي ألماني، مهتم بالتغيرات الدولية الراهنة في مؤسسة العلوم والسياسة البرلينية.

وأدّها " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر مثل تقلد منصب سياسي أو غير سياسي كمناقشة الأمور العامة أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"<sup>(3)</sup>.

كما أن هناك من يرى بأنها عملية ديناميكية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي، بغية التأثير في المسار السياسي العام، بما يحقق المصلحة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها المشاركة في الأحزاب و الترشيح للمؤسسات التشريعية، والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت<sup>(4)</sup>.

كما تعني المشاركة حق الرجل و المرأة في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، و يتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية، والحريات العامة والانتخاب، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم و اهتماماتهم لترسيخ الشرعية<sup>(5)</sup>.

وعليه، نستنتج أن القصد من وراء المشاركة السياسية هو التأثير في السياسة العامة، وإدارة شؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي و الوطني، ويكون ذلك من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور من خلال مجموعة وطنية، وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة عن طريق إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه، وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين.

### 1- أهمية المشاركة السياسية في التنظيم الإداري:

يعتبر اهتمام المواطنين وإشراكهم في أعمال الإدارة المحلية أمرا ضروريا لنجاح برامج التنمية ومشروعاتها، فبالمشاركة السياسية يمكن توفير الدعم المادي و المعنوي للمشاريع، و توفير سبل نجاحها وذلك كما يلي:

- تبرز أهمية المشاركة السياسية في ظل تبني معظم دول العالم اللامركزية بأنواعها، واعتماد أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى لأغراض تنمية.

- تعمل على تمكين القوى المجتمعية على التعامل مع المشاكل التي تواجهه عبر التعاون والحوار فيما بينها.

- تؤدي المشاركة السياسية إلى زيادة إقبال السكان المحليين و تأييدهم للمشاريع التي يشاركون في التخطيط لها و تحفزهم على مسانبتها و تنفيذها و الحفاظ عليها.
- تمثل إستراتيجية مهمة للتنمية المستدامة، حيث ترفع كفاءة استخدام الموارد و تصبح الخدمات المقدمة أكثر تلبية لحاجات السكان، خاصة في مجال النقل و الصحة العمومية، كما أن تغيير المجتمع لا يتحقق باستخدام القوة، بل عن طريق المشاركة و قناعة المواطنين.
- تعمل على استنهاض المعرفة الضمنية لدى المواطنين، و خبراتهم لمواجهة المشكلات المحلية و رفع كفاءة الأجهزة الإدارية<sup>(6)</sup>.
- تجسيد الديمقراطية التي تعني نظاما يوفق بين السياسة و بين خيارات أغلبية المواطنين، الذين وافقوا أن يقلموا و يفهموا بأنّ الآلية مفتوحة للجميع، فإذا كان القانون هو التعبير عن الإرادة العامة فهو يفترض بأنّ هذا التعبير قد نتج عن بناء إرادي، إنطلاقا من عمل سياسي قد حققه المواطنون<sup>(7)</sup>.

## 2- متطلبات المشاركة السياسية:

تقتضي تنمية هذه المشاركة ما يلي :

- إنشاء جهاز للعلاقات العامة في المجالس المحلية، يتكفل بإعداد و تنفيذ برامج التوعية للمواطنين، عبر وسائل الإعلام المناسبة لشرح مزايا المشاريع التي يتقرر تنفيذها، و الاستفادة من آراءهم مما يساعد على كسب تأييدهم لهذه المشروعات، و محافظتهم عليها في المستقبل، كما يعنى هذا الجهاز بالوقوف على حاجات السكان و استطلاع الرأي العام، و استفتائه بأساليب متعددة و التوسع في إنشاء صناديق الاقتراحات و إصدار النشرات الدورية و عقد اللقاءات لتحقيق الاتصال فيما بين المجالس المحلية و السكان، و كذلك النقابات و منظمات القطاع الخاص، لضمان مبدأ التعاون و المشاركة الفعالة.
- إيجاد تشريعات تحث على المشاركة السياسية، فإذا كانت الدول الأوروبية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، فإنّ التجربة في الدول العربية ما تزال في بداياتها باستثناء التجربة الأردنية التي تعتبر<sup>(\*)</sup>
- تفعيل الرقابة الشعبية عن طريق المجتمع المدني، لكونه الطرف الذي يستطيع تأطير المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة، و توفير الإمكانيات المختلفة لهذا الغرض، و يشترط أن يكون مستقلا، غير أن هذا الشرط غير موجود، لأنّ أغلب الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني من إنشاء المؤسسات المركزية أو اللامركزية، و كثيرا ما تعبر عن منبر رؤسائها و تغيب صوت الأعضاء الأخرى، كما أن معظم أعضاء المجتمع المدني ليس لهم أية نظرة حول مدى القدرة على الرقابة لأعمال الجماعات المحلية، بالإضافة لانعدام العلاقة الوظيفية بينهما<sup>(8)</sup>.
- توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب، و حرية التعبير و المشاركة في الحياة العامة، مع دعم المؤسسات التي يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام<sup>(9)</sup>.

## II - وسائل المشاركة السياسية:

ينصدر هذه الوسائل الانتخاب أو التصويت، باعتباره المحور الرئيس أو المرأة العاكسة و المعبرة عن مدى التطبيق العملي لمبادئ الديمقراطية، ثم الأحزاب السياسية لما تلعبه من دور في ترشيح الممثلين، ولما تلعبه في مجال التوعية السياسية، و أخيرا وسائل الإعلام، لما لها من علاقة في تغيير موازين القوة بين المرشحين، ولما لها من تأثير في الرأي العام.

### 1- الانتخاب:

أ- **تعريف الانتخاب:** يعرف الانتخاب بأنه اختيار شخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين، من طرف مجموعة من الأفراد لتمثيلهم في حكم البلاد، كما يعرف بأنه حق الاختيار على نحو تنسابق فيه الإرادات

المؤهلة لتلك الممارسة، إلى الانتخابات التي يعبر فيها الناخبون عن السيادة الوطنية، ويشمل الانتخاب السياسي رئيس الدولة والانتخابات التشريعية والاستفتاءات<sup>(10)</sup>. ويتجلى الانتخاب السياسي في فكرة المواطنة، ويتميز عن الانتخابات الأخرى التي ينعقد فيها عنصر السيادة الوطنية، وكذا صفة العمومية كالانتخابات المتعلقة بالجمعيات على اختلاف أهدافها، والانتخابات النقابية، كون هذه الانتخابات لا يمارس فيها أصحاب الحق السيادة الوطنية، كما أنها مقصورة فقط على أفراد من نفس المهنة أو التوجه. ولقد لعبت الديمقراطية دورا كبيرا في جعل الانتخاب عاما، لتمكين أكبر عدد من المواطنين من المشاركة السياسية، لأن فكرة الاقتراع العام -اليوم- مرتبطة بالمبادئ الديمقراطية، التي انتشرت في العالم، مما دفع بكل الأنظمة إلى استخدام تعبير الديمقراطية، تحقيقا لرغبة شعوبها بجعل الاقتراع العام الوسيلة الوحيدة التي يشترك فيها أفراد الشعب في اختيار ممثليهم، وهذا الاختيار عبّر عنه بما يسمى النظم الانتخابية، والتي يقصد بها الطرق التي يتم بموجبها اختيار الناخبين لنوابهم، لتمثيلهم في المجالس النيابية المختلفة وتتنوع هذه الطرق بحسب الظروف السياسية والاجتماعية، التي تراها الدولة أكثر ملائمة مع ظروفها وطبيعتها السياسية.

**ب- أهمية الانتخاب:** نظرا للارتباط الوثيق بين الانتخاب والديمقراطية في العصر الحديث أصبح يمثل الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة بواسطة الإرادة الشعبية، وهو الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار، بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر<sup>(11)</sup>، وبعد ذلك الوسيلة المثلى لتحقيق التطابق المفترض بين إدارة الحكام والمحكومين، وهو بذلك يمثل صياغة توفيقية بين خضوع الشعب لنوابه و سيادته عليها<sup>(12)</sup>. وتظهر أهمية الانتخاب الممارس في ظل الشرعية واحترام مبدأ التداول على السلطة بجعل السلطة المفوضة -بناء عليه- عنوانا للدولة الديمقراطية، التي لا يمكن المساس بها أو تغييرها، إلا بالطرق الرسمية التي يحددها الدستور. ويضاف إلى هذه النظم الانتخابية نظام الاستفتاء، الذي يعبر عن طرح موضوع عام على الشعب، لأخذ رأيه فيه بالموافقة أو الرفض، ومن ثم يكون الجواب أو الرد في الاستفتاء دائما بنعم أم لا، والاستفتاء ظهر في سويسرا من خلال مجلس نو اختصاصات تشريعية، حيث كانت كل مقاطعة ترسل ممثلين يلتقون من موكليهم تعليمات وأوامر محددة يتقيدون بها، حيث لا يجوز لهم الخروج عنها أو عن بعضها في إطار المجلس إلا بالرجوع إلى موكليهم. وعليه، يعتبر الانتخاب أو الاستفتاء من أهم وسائل المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الحكم، حيث يطغى عليها عنصر التكامل، وهو ينبثق عن حق التصويت الذي يتمتع به الشعب، والذي يمثل وسيلة التعبير عن السيادة في الدولة<sup>(13)</sup>.

## 2- الأحزاب السياسية:

تحرك وتؤثر على سلطات الدولة العامة قوى لا تعتبر في الحقيقة من أجزاء هذه السلطات، ولكنها مع ذلك يكون لها أكبر الأثر عليها في عملها واتجاهاتها، وأهم هذه القوى المحركة الأحزاب السياسية التي تلعب دورا مهما في النظام السياسي بأكمله، وإن كانت ظاهرة الاختلاف الفكري بين الجماعات تعتبر من الظواهر القديمة، إلا أن ظاهرة التحزب - في المجال السياسي- حديثة نسبيا، حيث ارتبط ظهورها في أوروبا في القرن التاسع عشر<sup>(14)</sup>.

**أ- تعريف الأحزاب السياسية:** هناك عدة تعريفات للأحزاب السياسية، منها من عرف الحزب بأنه عبارة عن تجمع بين عدة أشخاص، تربط بينهم روابط فكرية أو وحدة الهدف السياسي، كما يعرف بأنه تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة<sup>(15)</sup>. وبالتالي، نستنتج بأن الحزب هو جماعة منظمة من الأفراد، تسعى للوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة، لتحقيق مبادئها المتفق عليها، وتؤدي الأحزاب جملة من الوظائف كوظيفة التنظيم والتكوين والإعلام، و انتقاء الحزب للأشخاص الذين يتولون ممارسة المسؤوليات.

**ب- أهمية الأحزاب السياسية :** إن الأحزاب السياسية باعتبارها إطار للمشاركة المستمرة، تعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، من خلال تنمية العلاقات بالناخبين، كما تعد حلقة وصل بين

الحاكمين والمحكومين. وتظهر أهمية الحزب من خلال العمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، وبدوره الثقافي في المجال السياسي، الذي يمكنها من المشاركة باعتبارها تعبر عن الرأي العام، الذي يشكل مع النظام الانتخابي ونظام الأحزاب بشكل جميعها ثلاثة أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فأى تغيير في إحداهما يؤدي إلى إحداث تغيير مقابل في الأخرى، وفي جميع الأحوال لا تتحقق الحرية السياسية بدون أحزاب قوية وفعالة، وذلك لبناء الدولة الديمقراطية القائمة على حرية المشاركة السياسية والحرية الحزبية، بشرط العمل على إصلاحها وتحسين ظروف عملها.

## 2- الرأي العام ووسائل الإعلام:

أ- **الرأي العام:** تعتبر حرية الرأي جوهر الفكر الديمقراطي، إذ لا ديمقراطية بدون رأي و رأي مضاد، ويعتبر الرأي العام من الضمانات الكبرى لتنفيذ قواعد وأحكام الدستور في الدولة، لأنّ أنظمة الحكم في العصر الحديث أصبحت تهتم بالرأي العام، ومسايرته خوفاً من ردة الفعل السلبية لشعوبها، إذ يعتبر الرأي العام بمثابة المرآة العاكسة لاتجاه الجماهير، والعامل المؤثر في استقرار وبقاء الأنظمة وانهارها. ويقصد بالرأي العام حكم اجتماعي لعدد كبير من أفراد المجتمع، الذين يتمتعون بوعي كاف على أحد الموضوعات العامة، أو القضايا الأساسية التي تهم المجتمع ككل.

ب- **وسائل الإعلام:** تلعب وسائل الإعلام الدور الرئيسي في تكوين الرأي العام، لارتباطها الدائم بالجماهير بشكل مرتب ومنظم، وعلى رأسها الصحافة المرئية والمسموعة و السينما والمسرح، ويتجلى هذا التأثير على الرأي العام في تصويب الناس في الانتخابات والاستفتاءات، وتتمثل وسائل الاتصالات الحديثة، مقروءة كانت أو مرئية أو مسموعة، أهم وأكثر وسائل الدعاية السياسية فعالية وتأثيراً في الجماهير.

## ثانياً- تفعيل مؤشرات الحكم الراشد:

### I - تعريف الحكم الراشد:

يقصد بالحكم الراشد (الرشيد) في اللغة العربية أن "من صفات الله (عز وجل) الحكم والحاكم، بمعنى هو القاضي يحكم الأشياء وينقنها. وقيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، وبمعنى قادر عليه. حكمت بمعنى منعت: قيل الحاكم بين الناس، لأنه يمنع الظالم عن الظلم. أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، والحكم: هو القضاء وجمعه أحكام، حكم: قضى، والحاكم منفذ الحكم"<sup>(16)</sup>.

أما من الناحية السياسية فالحكم يعبر عن ممارسة السلطة السياسية، وإدارتها لشئون المجتمع وموارده وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي، ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهناك العديد من الاجتهادات في تعريف الحكم الراشد، نظراً لاختلاف أبعاد هذا المفهوم السياسية والاقتصادية والإنسانية<sup>(17)</sup>.

فقد عرف " كاتو " الحاكمية بأنها أسلوب ممارسة السلطة، في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. والدول ذات الحكم الراشد تمارس السلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قبل العامة، من خلال مؤسسات الدولة ومنظمتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة، بكل شفافية، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات، وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية فإنّ الحكم الراشد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"، بينما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكم الراشد بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

وأما تعريف البنك الدولي فهو يعبر عن " التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدره الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها"، وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تُعرف الحكم الراشد بأنه " استخدام السلطة والرقابة في المجتمع، فيما يخص إدارة موارد الدولة، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (18).

وعليه فالحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو ضبط ممارسة السلطة السياسية، باتجاه تنموي يلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها، طويلة الأمد على أجيال متعددة، وهو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بين الناس، ويضمن احترام المصلحة العامة، ويستهدف في النهاية تحقيق مصلحة المجتمع بأكمله.

## II- الحكم الراشد يعني الحد من الفساد:

طالما أنّ الفساد يعني فشل المؤسسات في أداء مهمتها، كأن تعجز عن تحقيق المنافسة الحرة، وتعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي، ويتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة أنه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام، كلما كان الأرجح أن يتفشى الفساد وتقل التنمية المستدامة، فالفساد يحول دون ضمان أبسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية، ويربك علاقة التضافر التي يحتمل أن تقوم بينها، وهذا ما يجعل نشوء الفساد أكثر احتمالاً (19)، خاصة عندما يكون الفساد السياسي والفساد الإداري مترابطين.

يعد الحكم الراشد محور أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم، ورفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلد، غير أن هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد.

وتستلزم التنمية المستدامة مؤسسات سليمة وكذا تضافرا بين المجالين الاقتصادي والسياسي (20)، غير أنه في العديد من الحالات يكون القطاع العام متضخما وعديم الفعالية، حيث لا يحاسب السياسيون وكبار الموظفين إلا محاسبة محدودة في ظل انعدام النزاهة والشفافية، ويتطلب الحد المستمر من الفساد معالجة الظروف التي يتولد عنها ويتغذى عليها مع بذل جهود طويلة الأمد وصرف موارد كبيرة، كما يتطلب مشاركة مجتمع مدني قوي وفعال، فالمجتمع المدني إذا كان يتمتع بحرية التنظيم والعمل يستطيع أن يصبح شريكا أساسيا في تطوير وتعزيز ممارسات نزاهة في القطاع العام، حيث يستطيع المجتمع المدني الفعال أن يضع قواعد اجتماعية قوية للسلوك المهني (21)، ويقدم بالتالي دعما قويا للإصلاح.

## المحور الثالث: أبعاد الحكم الراشد، وعلاقته بمؤسسات الدولة.

### 1- الأبعاد التي تحدد ملامح الحكم الراشد:

أ- **البعد السياسي:** يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ففي ظل النظام الديمقراطي -وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني- تتم المساعدة على الإصلاح، مع اتساع حجم المشاركة السياسية، التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة، من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم، من جهة ثانية، فيؤدي إلى تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل. إلى جانب هذا، فإنّ النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة، وهذا ما يخلق أسس وقواعد دولة الحق

والقانون، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة. وعليه، يبقى النظام الديمقراطي أساسى ضرورى لتأكيد فعالية ومشروعية الدولة، والتوزيع العادل للعائدات الاقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة، ومنه، فإن درجة رشادة النظام السياسى يتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسى، وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات<sup>(22)</sup>.

**ب- البعد الاقتصادى وتحسين مستوى الأداء:** يمثل البعد الاقتصادى- الذى لايجوز إغفال أهميته- أحد أهم محاور وآليات حسم الحكم الراشد، كخطوة على طريق التحول الديمقراطى، حيث لم يعد الاهتمام محصوراً في تحديد مستويات النمو الاقتصادى، وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادى لمواجهة مختلف الأزمات، وذلك عبر إصلاحات هيكلية. وتكون الخدمة للجميع، أي جاهزية المؤسسات العامة والقائمين عليها لخدمة الجمهور، أي للمصلحة العامة، فيكون التوجه نحو تحرى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، والتوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير حول النفع العام للوطن، كما أن تحقيق المساواة في تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (رجالاً ونساءً)، تكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة، من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم<sup>(23)</sup>.

## 2- علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدنى كأحد محاور الحكم الراشد:

**أ- المجتمع المدنى:** تعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدنى أحد أهم محاور الحكم الراشد، بحيث اعتبر التأكد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية، فالمجال الاجتماعى المستقل عن الدولة الذى يؤكد على وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات يتيح قدراً من التوازن بين طرفي معادلة القوى، في ظل خضوع مؤسسات المجتمع المدنى للقانون، بما يضمن استقلالها عن أي توجهات أيديولوجية، من جانب، والارتفاع بمستوى المساءلة، من جانب آخر.

ويستخدم مصطلح المجتمع المدنى في إطار علاقته بالإصلاح السياسى والتحول إلى النظام الاجتماعى الحديث، حيث يشير المجتمع المدنى للمؤسسات غير التابعة للدولة التى تسعى للوصول للقوة والسلطة السياسية. وعليه، يمكن تعريف المجتمع المدنى على أنه مناخ الحديث الاجتماعى، والتوجهات والحركات الاجتماعية المستقلة التى تسعى لتنظيم المجتمع، ويكون الهدف من هذه النشاطات زيادة قدرات وإمكانات المواطن، وحمايته من الاستخدام غير المنضبط للسلطة من قبل الدولة، أو أي جماعة تنظيمية أخرى.

ويرتكز المجتمع المدنى في العالم العربى حول محوريات الفكر الإسلامى والثقافة الإسلامية، حيث لا مكان فيه للديكتاتوريات الشخصية أو الجماعية أو حتى ديكتاتوريات الأغلبية، ففي هذا المجتمع يتم احترامه واحترام حقوقه، ويستمتع المواطنون في المجتمع المدنى الإسلامى بالحق في تحديد هويته الخاصة، وتحديد من يحكموه، وبالتالي محاسبتهم، وتكون الحكومة في مثل هذا المجتمع في خدمة الناس وليست السيد عليهم، ويتم محاسبتها بشكل فعلى من قبل من تحكمهم، وليس مجتمعنا المدنى مجتمعاً للمسلمين وحدهم، لكنه مجتمع يعترف بحقوق كل الأفراد تحت مظلة القانون، ويرتبط تحديد هذه الحقوق بالواجبات الأساسية للحكومة، بل يقف في مقدمتها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الأخلاقية، وأن هذا تواتر طبيعى لتقاليدنا ومعتقداتنا الدينية.

يعتبر دور المجتمع المدنى في النظام الديمقراطى دور حيوى وفاعل، ويذهب بعض الكتاب إلى أن العنصر السياسى للعديد من منظمات المجتمع المدنى تحاول تحديد معالم واضحة لمفهوم المواطنة، والذى يدعم مزيد من القدرة على الاختيار والتصويت والمشاركة في السياسات ومحاسبة الحكومة، لتحسن من أدائها ويتسنى الوصول إلى نتائج أفضل، ويرى " Robert Putnam " أن المنظمات غير السياسية في المجتمع

المدني لها دور حيوي في تعزيز الديمقراطية، وذلك لأنها تساعد على بناء رأس المال الاجتماعي والثقة والقيم المشتركة، والتي يتم نقلها للمناخ السياسي وتساعد في ترابط المجتمع<sup>(24)</sup>.

حيث يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالتقانات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام، وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع، و الدفاع عن الفئات المحرومة والمهمشة، و إدماج الشباب في مسارات التنمية و تنظيم المهن المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء و عمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات التدخل، و هكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع و ترفيقته<sup>(25)</sup>، وذلك لكون منظمات المجتمع المدني هي النبع الذي يتولد منه رأس المال الاجتماعي- جماعة من الناس تعمل معا من أجل هدف مشترك - وهو الأمر اللازم للحكم الراشد، و تستطيع منظماته أن تملأ الفراغ الذي ينشأ عن تقليص حجم الدولة، كما تستطيع أن تدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة، وأن تراقب خطى تنفيذ ذلك الإصلاح<sup>(26)</sup>.

### ب- دعم الشفافية و المساءلة :

يفترض على كل موظف رسمي في هيئة حكومية أو مؤسسة عامة أن يجيب بكل وضوح عن كيفية التصرف، واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه وقراراته وسياساته، وأن يكون مستعدا لتحمل المسؤولية المترتبة عن هذه القرارات ونتائج سياساته.

ويكون ذلك في إطار الشفافية، أي وضوح العلاقة ما بين السلطة والجمهور، حيث تحتم الشفافية الوضوح والاجهار في إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن السياسات العامة المتبعة بجميع أنواعها، كالإدارية، والمالية، وسياسات التوظيف، والوضوح في عمليات اتخاذ وتنفيذ القرارات، وتعني الشفافية كذلك الحدّ من السياسات والإجراءات السرية، وتشمل كذلك توفر الوثائق والمعلومات الواضحة عن الهيئة الحكومية، أو المؤسسة العامة، ووجود سياسات عامة ومتبعة للإفصاح والنشر<sup>(27)</sup>.

وتشير الإستراتيجيات الحالية للتنمية إلى موقع مهم لدور الفاعلين في رسم وتحديد معالم المسار التنموي، وبطبيعة الحال، يتضح هذا الدور جليا في دول العالم اعالم الجنوب(العالم الثالث - سابقا) من خلال دعم هؤلاء الفاعلين لبعض التوجهات التي تدعم مقولات وآليات الحكم الراشد بصفة عامة في هذه الدول، وذلك عبر مساعدات اقتصادية تقدمها الحكومات الأجنبية وبعض الوكالات الدولية، وهي مساعدات عادة ما توجه -على سبيل المثال- لدعم التعددية كأحد الأبعاد المؤسسية للتنمية السياسية، أو إلى دعم استقلالية المنظمات الشعبية بما يضمن مزيدا من الشفافية والمساءلة.

### الخاتمة:

تتضح مكانة المواطن في المجتمع السياسي عن طريق المشاركة السياسية التي يمارسها عن قناعة، لكي يلعب دوره في اختيار الحكم، وفي صياغة السياسة العامة، وهو من أجل ذلك يبدي مشاركته في الانتخابات كأفضل وسيلة لديه، ليبدلي برأيه ويمارس تأثيره في بعض القضايا والشؤون العامة، ويضمن بواسطة ذلك مشاركته في الاختيار السليم للحكام و الممثلين.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن تقديم النتائج المتوصل إليها كمايلي:

1- المشاركة السياسية لها أهمية في تشكيل العملية السياسية و القانونية بين المواطن والسلطة العامة، ولها وسائل متعددة منها الانتخابات والأحزاب السياسية و الرأي العام ووسائل الإعلام، كما تلعب دورا فعلا في

- قياس درجة جودة النظام السياسي، حيث تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام للتأثير في القرارات الحكومية ووضع السياسة العامة.
- 2- أن هناك علاقة وظيفية وترابطية بين مفهوم المشاركة السياسية من جهة، والحكم الراشد من جهة أخرى، إذ لا يمكن تفعيل الحكم الراشد دون الرقي بالمشاركة السياسية في أي بلد، فالكثير من المنظمات والمؤسسات المالية ربطت هذين المفهومين، وهو ما تطلب من السلطات العمومية والمجتمع المدني من لعب أدوارهما كل حسب موقعه في خلق التنسيق بينهما لإضفاء مشاركة سياسية حقيقية.
- 3- 3-تشجيع رجال الدولة للمواطنين على استخدام كل من المنافسة و المساءلة بهدف تحقيق الاستقرار للمؤسسات المدنية وزيادة قدرتهم على النقد البناء للسياسات الحكومية الخاصة، والاهتمام أكثر بالدور الرقابي لبناء أسس المشاركة السياسية، لأنه يستحيل العمل السياسي بدونها، كما أنه يجب تأطير العامل البشري وتوظيفه أكثر لأنه يدخل هو الآخر ضمن المجال السياسي من خلال تعليمه و تكوينه وخلق ثقافة سياسية له، وهذا لا يكون إلا بإشاعة روح العلم بين أفراد المجتمع المدني.
- 4- بروز أهمية زيادة الشفافية حول التغيرات السياسية في السلطة والحكم مع الارتباط القوي بديمقراطية التعددية وكذلك حرية التعبير وحرية ممارسة العمل السياسي، من أجل انفتاح أكثر يقودنا إلى السلم المدني، للتمكن من ملء فراغ الدولة الغائبة لإقامة دولة القانون، التي تخدم الشفافية والمسؤولية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية والخاصة، مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بالمشاركة، وفق نظام لامركزي لاتخاذ القرارات ودوما في نطاق الشفافية.

### الهوامش:

- 1- عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمود عبد الله عمارة: السياسة بين النمذجة و المحاكاة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص178 .
- 2- طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 1999 ص 108، 109.
- 3- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي - ميدانه و قضاياها- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص.159
- 4- طارق محمد عبد الوهاب: المرجع السابق، ص.110
- 5- محمد خليفة: مداخلة بعنوان إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، ص.03
- 6- خروفي بلال: الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية- دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص.64
- 7- نصر الدين لبال: دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 62.
- \*- حيث صدر قانون عام 1982 ينظم قيام مؤسسات تطوعية في المدن الأردنية، ويجيز هذا القانون أن يتقدم ثلاثون شخصا فأكثر بطلب إلى وزير شؤون البلدية لإنشاء مؤسسة في مدينتهم فيقوم الوزير برفع الطلب مقرونا بتوصياته إلى مجلس الوزراء الذي يملك صلاحية إنشاء المؤسسة وقد بين المشرع الأردني أن المؤسسة لا تهدف للربح وإنما ينحصر عملها في تطوير الخدمات الأساسية العامة اللازمة للمدينة ونشر الوعي التطوعي وإقامة المشاريع النافعة وتقديم العون المادي والفني والإداري للبلدية وتقديم اللوازم والمعدات والتجهيزات.
- 8- خروفي بلال: مذكرة الماجستير السابقة، ص63،62.
- 9- الدكتور عادل عبد اللطيف: الحكم الراشد (المضمون و التطبيق)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير/شباط 2013، ص.08
- 10- محمد عبد اللطيف: إجراء القضاء الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص85.
- 11- الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص.13.
- 12- محمد السويدي: المرجع السابق، ص.55.
- 13- عصمت سيف الدولة: النظام النيابي و مشكلة الديمقراطية، الثقافة العربية القاهرة، 1976، ص.142.
- 14- محمد السويدي: المرجع السابق، ص 113.
- 15- سعاد الشراوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر، الأردن، 2001، ص200.
- 16- الدكتور محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013، ص.04.
- 17- صلاح محمد العزالي: الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكويتية، 2010، ص.04.
- 18- الدكتور محمد محمود العجلوني: المقال السابق، ص.06.
- 19- Keefer, Philip, and Stephen Knack; "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures". *Economics and Politics* 7(3):207-27.1995.
- 20- Johnston, Michael; "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper prepared for the World Bank 1997 Annual Conference on Development Economics, Washington, D.C., April 30-May 1.1997.

- 21- Cooter, Robert D; "The Rule of State Law Versus the Rule of Law State: Economic Analysis of the Legal Foundations of Development." Paper presented to the World Bank Annual Conference on Development Economics (April 1996).
- 22- بن عبد العزيز خيرة: دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الرشيد الإداري، مجلة المفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 325.
- 23- صلاح محمد العزالي:المقال السابق،ص07.
- 24- مهدي محمد القصاص: دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد، الملتقى الدولي السادس تحت عنوان الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة، جامعة دالي إبراهيم – الشارقة، أيام 9-10 ديسمبر 2006، ص06-07.
- 25- الدكتور غربي محمد: الديمقراطية و الحكم الراشد( رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية) دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، أبريل، 2011، ص.375
- 26- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، كانون الثاني/يناير 1997، ص23..
- 27- معهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج) وحدة الحكم الرشيد، برنامج تدريبي حول الحكم بالمشاركة، 2011، ص07.